

وجوه الترجيح وصيغه وأساليبه عند ابن بدران (ت1342هـ)
في كتابه جواهر الأفكار ومعادن الأسرار

د. خالد حسين إسماعيل.*

DOI: <https://doi.org/10.37376/asj.vi7.7894>

الملخص:

تناول هذا البحث وجوه الترجيح وصيغه وأساليبه في تفسير عبد القادر بن بدران، والمسعى جواهر الأفكار ومعادن الأسرار، بدراسة نماذج من أول سورة البقرة إلى الآية (189) من السورة نفسها، ويهدف إلى معرفة وجوه الترجيح وصيغه التي استعملها المؤلف أثناء ترجيحه بين الأقوال، والوقوف على الأساليب التي وظفها في ذلك، مع عرض نماذج تطبيقية من ترجيحاته تبين ذلك، ومقارنة ترجيحاته بأقوال غيره من المفسرين، وتوصل البحث من خلال المواضع المستقرأة التي قورنت بأقوال المفسرين أن المؤلف وافق جمهور المفسرين في عشرة مواضع، ووافق بعضهم في ثلاثة عشر موضعاً، وخالف من سبقه من المفسرين في خمسة مواضع، كما تنوعت وجوه الترجيح وصيغه وأساليبه في تفسيره، وقد سلك الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن، وتأسس البحث بعد المقدمة على تمهيد تضمن التعريف بابن بدران وكتابته جواهر الأفكار، ومبحثين، تناول المبحث الأول وجوه الترجيح، وتناول الثاني صيغ الترجيح وأساليبه، وخاتمة تحتوي على أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث.

الكلمات المفتاحية: الأساليب، الأفكار، الترجيح، جواهر، الصيغ، الوجوه.

* أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية- كلية التربية- جامعة مصراتة.

k.esmail@edu.misuratau.edu.ly



Copyright©2024 University of Benghazi.
This.open.Access.article.is Distributed under a CC BY-NC-ND 4.0 licens

Abstract:

This study examines the aspects, formulations, and methods of preference (tarjīh) employed by 'Abd al-Qādir Ibn Badrān in his exegesis entitled *Jawāhir al-Afkār wa Ma'ādin al-Asrār*, through an analytical investigation of selected examples from the beginning of *Sūrat al-Baqarah* up to verse 189 of the same *sūrah*. The study aims to identify the criteria and formulations of preference utilized by the author when weighing different exegetical opinions, as well as to explore the methodological approaches he adopted in this regard. It also presents applied examples from his preferential judgments to illustrate these approaches and compares his views with those of other Qur'anic exegetes.

Through an inductive examination of the selected passages and their comparison with the interpretations of other commentators, the study concludes that the author agreed with

the majority of exegetes in ten instances, concurred with some exegetes in thirteen instances, and differed from earlier commentators in five instances. The research further reveals a diversity in the aspects, formulations, and methods of preference employed throughout his *tafsīr*.

The researcher adopted an inductive, analytical, and comparative methodology. Following the introduction, the study is structured around a preliminary section introducing Ibn Badrān and his work *Jawāhir al-Afkār*, in addition to two main chapters: the first addresses the aspects of preference, while the second discusses the formulations and methods of preference. The study concludes with a summary of the most significant findings and recommendations reached by the researcher.

Keywords: Methods, Ideas, Preference Tarjīh, Gems, Forms, Aspects.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛ فلا شك أن أشرف العلوم العلم بكتاب الله، الذي هو حجة الله على العالمين، فإن شرف العلم بشرف متعلقه، ولهذا اهتم العلماء قديما وحديثا بتفسير ودراسة هذا القرآن العظيم، ومن هؤلاء العلماء عبد القادر بن بدران- رحمه الله- الذي ألف كتابه: *جواهر الأفكار ومعادن الأسرار المستخرجة من كلام العزيز الجبار*، فأودع فيه اجتهاداته وترجيحاته، إضافة إلى أحكام فقهية، وقواعد أصولية، وغير ذلك من المسائل العقدية واللغوية التي جعلت الكتاب محل دراسة واهتمام الباحثين.

وقد استخدم المفسرون وجوها للترجيح وصيغا وأساليب تدل على ترجيحاته. إن دراسة ترجيحات العلماء من أهم مقاصد التأليف في الدراسات القرآنية وفي غيرها من العلوم؛ لما فيها من عرض الأقوال وتحليلها، ومعرفة الراجح من المرجوح، ومن باب خدمة هذا التفسير، وإظهار جهد المؤلف في خدمة كتاب الله، تناول هذا البحث وجوه الترجيح وصيغته وأساليبه في هذا التفسير، وذلك باستقراءها من أول سورة البقرة إلى الآية 189 من السورة نفسها، فجاء عنوان البحث: *وجوه الترجيح وصيغته وأساليبه عند ابن بدران* (ت1342هـ) في كتابه *جواهر الأفكار ومعادن الأسرار*

أهمية البحث

الوقوف على اختلاف المفسرين لمعرفة القول الراجح في تفسير كتاب الله ، وبيان مدى أهمية وجوه وصيغ الترجيح في ذلك، وكذلك المكانة العلمية التي حظي بها المؤلف بين العلماء المعاصرين في علم التفسير، وهو الشيخ عبد القادر بن بدران، بالإضافة إلى الفوائد العلمية التي أودعها المؤلف في تفسيره. الهدف من البحث: يهدف البحث إلى التعرف على وجوه الترجيح وصيغته التي استعملها المؤلف أثناء ترجيحه بين الأقوال، والكشف عن الأساليب التي نهجها في ذلك بصورة مختصرة، ثم عرض نماذج من المواضع من ذلك، وموازنة بعض ترجيحاته بترجيحات غيره من العلماء.

حدود البحث

دراسة وجوه الترجيح وصيغته وأساليبه في تفسير جواهر الأفكار لعبد القادر بن بدران نماذج من أول سورة البقرة إلى نهاية الآية 189 من السورة ذاتها، وهو ما وجد من مخطوط المؤلف، وقد اعتمدت في هذا البحث على الطبعة الأولى 1999 م، المكتب الإسلامي، بيروت، بتحقيق الشيخ زهير الشاويش.

مشكلة البحث

يمكن إبراز مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

- ما وجوه الترجيح وصيغته التي اعتمدها المؤلف في ترجيحه بين أقوال المفسرين؟
- ما الأساليب التي تنبأها في ذلك؟ وما موقفه من ترجيحات غيره من المفسرين؟
- ما قواعد الترجيح التي يمكن أن تبني عليها ترجيحاته؟.

الدراسات السابقة

بعد البحث بما يسهل الله لنا من طرق ووسائل حديثة لمعرفة ما كتب حول تفسير جواهر الأفكار ومعادن الأسرار المستخرجة من كلام العزيز الجبار لعبد القادر بن بدران، لم نقف على دراسة تناولت صيغ الترجيح ووجوهه وأساليبه في هذا التفسير، وإنما هناك دراسات تناولته بالدراسة من جوانب أخرى، و اكتفت بالإشارة إلى أن لابن بدران ترجيحات فقهية وأصولية ولغوية وغيرها، من غير دراستها، ومن أهم هذه الدراسات نذكر ما يأتي:

- مدخل إلى دراسة تفسير ابن بدران جواهر الأفكار ومعادن الأسرار، عادل بن علي الشدي، مدار الوطن، الرياض، ط1، 2010م.

- منهج ابن بدران في تفسيره جواهر الأفكار ومعادن الأسرار، عادل بن علي الشدي، مدار الوطن، الرياض، ط1، 2010م.

- منهج الاستنباط عند الإمام ابن بدران من خلال تفسيره جواهر الأفكار ومعادن الأسرار، دراسة نظرية تطبيقية، شهد عطوان المالكي، جامعة أم القرى، رسالة ماجستير، 2015م.

- أثر القواعد النحوية والبلاغية في الاختيارات التفسيرية في جواهر الأفكار لابن بدران، حسان خليل يوسف الخوار، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، 2015م.

منهج البحث

اتبع الباحث المنهج الاستقرائي في استخراج المواضيع التي تتناول صيغ ووجوه وأساليب الترجيح التي ذكرها المؤلف في تفسيره، والمنهج التحليلي والمقارن في تحليل مارجحه ابن بدران والمقارنة بين أقوال ابن بدران والمفسرين، وقد بلغ عدد المواضيع التي تناولها الباحث في مجملها ثمان وعشرين (28) موضوعا.

خطة البحث

تكون البحث من مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة:

مقدمة: بينت فيها أهمية البحث، والهدف منه، وحدوده، ومشكلته، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

تمهيد: تضمن التعريف بالمؤلف ولمحة موجزة عن تفسير جواهر الأفكار، وتعريف الترجيح، وأسباب اختلاف المفسرين، وفائدة الترجيح.

المبحث الأول: وجوه الترجيح عند عبد القادر بن بدران.

المبحث الثاني: صيغ الترجيح وأساليبه عند عبد القادر بن بدران.

خاتمة: تحتوي على أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث، ثم ثبت المصادر والمراجع.

تمهيد

يتناول التمهيد التعريف بعبد القادر بن بدران وبكتابه جواهر الأفكار ومعادن الأسرار، وفيما يأتي بيان ذلك على سبيل الاختصار:

الفرع الأول: التعريف بالمؤلف (ابن بدران)

اسمه ونسبه: عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بن عبد الرحيم بن بدران، المعروف لقباً بابن بدران الدوماني (آل جندي، 1985: 1/224).

ولادته ونشأته: ولد ابن بدران في بلدة دوماً أو دومة وهي تقع من الجهة الشرقية الشمالية من دمشق، واختلف في سنة ولادته، ولعل الصواب أنه ولد سنة 1280 هـ، 1848 م (العجمي، 1996: ص8)، وقد نشأ ابن بدران في هذه البلدة فتلقى علمه على يد علمائها في مراحل الأولى (آل جندي، 1985: 1/224) واستمر في طلب العلم فرحل إلى دمشق ومكث فيها ما يقارب خمس سنوات يأخذ العلم عن علمائها ومشايخها، ومع ذلك لم يقتصر على ما أخذه من العلماء، فاجتهد بنفسه وأكثر من القراءة المطالعة، حتى برع في كثير من العلوم، قال ابن بدران: وإني بحمد الله لم أقرأ على الشيوخ إلا مدة لا تزيد على خمس سنين مع الإشراف على فنون المعقول، ومنها الهيئة وفن المواقيت، وغير ذلك (الشدي، 2010: ص16) وبعد هذه الفترة عاد إلى دوما، وبعد عودته بدأ يلقي الدروس بانتظام في جامع دوما الكبير، وظل يدرس في جامع بلدته، حتى حصلت له محنة عظيمة، حيث سعى به حساده فاستصدر رئيس بلدة دوما أمراً بإبعاده، فهاجر إلى دمشق، وعانى فيها الغربة والفقر، وبقي ما يقارب عامين ونصف بضيافة محمود البارودي، ثم استقر به الأمر في مدرسة عبد الله باشا العظم، وبقي فيها قرابة نصف قرن (طالب، 2007: ص15)، وقد أثنى كثير من أهل العلم على هذا الإمام فقال الزركلي: ابن بدران فقيه أصولي حنبلي، عارف بالأدب والتاريخ، له شعر، كان سلفي العقيدة، حسن المحاضرة، كارها للمظاهر، قانعاً بالكفاف، لا يعنى بملبس أو بمأكل (2002: 4/37)، وقال أدهم جندي: كان شيخاً جليلاً، علم من الأعلام تبحر في الفقه والنحو (1985: 225-2/224).

حياته العملية: أقام أكثر حياته يُدرّس تحت قبة النسر في الجامع الأموي، فدرس التفسير والحديث والفقه، وكان كثير التنقل بين قرى غوطة الشام لنشر العلم وتعليم الطلبة الذين لا قدرة لهم على الرحلة لطلب العلم (آل جندي، 1985: 1/224)، ثم أصبح عضواً في شعبة المعارف التي تشكلت عام 1309 هـ، بعد أن رفع الله محنته، وفي سنة 1329 هـ عين مصححاً ومحرراً بمطبعة الولاية وجريدتها في

دمشق، وأنشأ مجلة موارد الحكمة سنة 1392هـ، وعينه الملك عبد العزيز آل سعود مفتيًا للديار الحجازية في سوريا (آل جندي، 1958: 1/225)، ومن رحلاته العلمية، رحلته في طلب العلم إلى دمشق، كما أنه زار المغرب، ثم رحل إلى الجزائر وتونس ولبنان، ويحتمل أنه زار مصر، وزار من أوروبا إيطاليا وفرنسا، ودامت رحلته ستة أشهر (طالب، 2007: ص18).

قال عنه محب الدين الخطيب: ابن بدران من أفاضل العلماء...، وتلقى العلم عن المشايخ مدة خمس سنوات، ثم انصرف إلى تعليم نفسه بنفسه، فكان من أهل الصبر على التوسع في اكتساب المعارف من العلوم الشرعية، والأدبية والعقلية والرياضية (العجي، 1996: ص33)، ومن حبه للعلم والتدريس أثر العزوبة في حياته: ليتفرغ لطلب العلم والتدريس (آل جندي، 1958: 1/225).

مذهبه الفقهي: أخبر ابن بدران عن نفسه أنه كان شافعيًا ثم حنبليًا فقال: «كنت في أول عمري ملازمًا لمذهب الإمام الشافعي رحمه الله، سالكا فيه سبيل التقليد، ثم من الله عليّ فحبب إليّ الاطلاع على كتب التفسير والحديث وشروحها، وأمّهات كتب المذاهب الأربعة، وعلى مصنفات شيخ الإسلام وتلميذه الحافظ ابن القيم وعلى كتب الحنابلة، فما هو إلا أن فتح الله بصيرتي وهداني للبحث عن الحق من غير تحزبٍ لمذهب دون مذهب، فرأيت أن مذهب الحنابلة أشد تمسكا بمنطوق الكتاب العزيز والسنة المطهرة ومفهومها، فكانت حنبلية من ذلك الوقت» (العجي، 1996: ص24)، ومن خلال قول ابن بدران السابق يظهر أنه حنبلي المذهب، وقد كان ابن بدران أديبا شاعرا؛ وله ديوان جمع فيه أشعاره سماه: تسليية اللبيب عن ذكرى حبيب (الزركلي، 2002: 4/37).

مشايخه وتلاميذه:

مشايخه: تلقى ابن بدران تعليمه على يد مجموعة من العلماء والمشايخ (العجي، 1996: ص17 وما بعدها) نذكر منهم:

- 1- محمد بن مصطفى الطنطاوي الأزهرى، ت1306هـ، أخذ عنه علم الهيئة والحساب والميقات.
- 2- سليم بن ياسين العطار الشافعي ت1307هـ، تلقى عنه علوم الحديث، وأخذ منه إجازة عامة.
- 3- عمر بن طه العطار الشافعي ت1308هـ، أخذ عنه علمي النحو والمنطق.
- 4- محمد بن عثمان، المشهور بخطيب دومة، ت1308هـ.
- 5- محمد بن بدر الدين المغربي ت1354هـ، أخذ عنه علوم الحديث والسنة النبوية.

- تلاميذه: تتلمذ على يديه مجموعة من طلبة العلم (الشدي، 2010: ص 29 وما بعدها) نذكر منهم:
- 1- محمد سليم الجندي، ت 1375 هـ، قرأ على ابن بدران عدة كتب كالتلويح شرح التوضيح في الأصول، وشرح المختصر في علم المعاني والبديع، وكلاهما للسعد الدين التفتازاني.
 - 2- فخري بن محمود البارودي، ت 1386 هـ، قرأ عليه مقامات الحريري، وتلقى عنه علوم اللغة والأدب والشعر.
 - 3- محمد صالح العقاد الشافعي، ت 1390 هـ، أخذ عن ابن بدران النحو.
 - 4- خير الدين الزركلي، ت 1396 هـ، المؤرخ المشهور صاحب كتاب الأعلام.
 - 5- مُحَمَّد أحمد دهمان، ت 1408 هـ، وهو من أخص تلاميذ ابن بدران.
- مؤلفاته: ترك ابن بدران مؤلفات كثيرة في فنون شتى، منها ما هو مطبوع ومنها ما هو مخطوط، نذكر منها ما يأتي:

- البدرانية بشرح المنظومة الفارضية في الفرائض، طبعت سنة 1342 هـ.
- تسلية اللبيب عن ذكرى حبيب وهو ديوان شعر، طبع سنة 1428 هـ.
- تعليق على لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد لابن قدامة، في علم العقيدة، طبع سنة 1338 هـ بدمشق.
- تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر، في علم التاريخ والتراجم، طبعت الأجزاء السبعة الأولى سنة 1399 هـ.
- جواهر الأفكار ومعادن الأسرار المستخرجة من كلام العزيز الجبار، في علم التفسير، ولم يكمله، طبع سنة 1420 هـ وسيأتي الكلام عنه.
- روضة الأرواح، في علم الفتاوى، طبع سنة 1417 هـ.
- الفريدة للؤلؤية في العقود الياقوتية، في علم الفتاوى، طبع سنة 1404 هـ.
- نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة، في علم أصول الفقه، طبع سنة 1342 هـ.
- وغيرها من المؤلفات المطبوعة والمخطوطة في الوعظ والخطابة والإرشاد واللغة والأدب والفلك، مما يدل على سعة اطلاعه وعظيم قدره وفضله (العجيبي، 1996: ص 46 وما بعدها).

وفاته: توفي ابن بدران بعد أن أصيب بداء الفالج سنة 1342 هـ، وذلك في آخر حياته، ومكث في المستشفى ستة أشهر ثم خرج منه (العجيبي، 1996: ص 65)، ووافاه الأجل في شهر ربيع الثاني سنة 1346 هـ، 1927 م، في مستشفى الغرباء، ودُفن في مقبرة الباب الصغير بدمشق (آل جندي، 1958: 1/225) رحمه الله تعالى.

الفرع الثاني: لمحة موجزة عن تفسير جواهر الأفكار ومعادن الأسرار

صرح ابن بدران بتسمية تفسيره في نهاية الجزء الأول، فقال: «وقد خطرت لي أن أسي الكتاب كله جواهر الأفكار ومعادن الأسرار المستخرجة من كلام العزيز الجبار أسأله تعالى الإعانة على إتمامه بفضله وكرمه» (1990: ص 366)، وكان المؤلف ينوي أن يسي تفسيره في أول الأمر معارج العرفان إلى فهم آيات الفرقان، ثم رجع عن ذلك واستقر على تسميته جواهر الأفكار ومعادن الأسرار المستخرجة من كلام العزيز الجبار (الشدي، 2010: ص 37).

قال ابن بدران في نهاية تفسيره للجزء الأول: إلى هنا انتهى بنا المجال على سبيل الاختصار في تفسير الجزء الأول من كتاب الله تعالى مع العجز والتقصير، وكنت ابتدأت به قبل سنين تعد بالسبع أو الثمان، فكتبت منه قطعة ثم منعني عنه موانع، وصرفتني عنه أمور، منها اشتغالي تهذيب تاريخ الإمام أبي القاسم علي ابن عساكر، الذي يربو تهذيبه على الثلاثة عشر مجلداً، ومنها بعض مؤلفات اقتضت الضرورة تقديمها، ومنها أشغال تشغل القلب وتله، ليس هنا مواضع ذكرها، ثم لما فرغت من تهذيب تاريخ ابن عساكر، صرفت العناية نحو إتمامه حتى وقع الفراغ منه يوم الجمعة الحادي عشر من شهر شوال سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة بعد الألف (ابن بدران، 1990: ص 366)، وبذلك يظهر أنه ابتدأ في كتابة تفسيره سنة 1327 هـ، وفرغ من تأليفه سنة 1335 هـ، وذكر أهل العلم أن تفسيره هذا لم يكتمل عندنا (العجي، 1996: ص 50)، فالمؤلف قام بتفسير سورة الفاتحة ووصل إلى الآية 189 من سورة البقرة (بدران، 1999: ص 5)، ومما يدل على أن لهذا التفسير بقية ما ذكره ابن بدران في تفسيره لسورة البقرة، في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلُ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ (البقرة: 172) فقال: «وسيأتي مزيد على ذلك إن شاء الله تعالى في سورة المائدة» (بدران، 1999: ص 461)، إلا أن هذا لا يدل دلالة قطعية أن المؤلف أكمل تفسيره، وطبع هذا الكتاب سنة 1420 هـ، 1999 م، وصدر عن المكتب الإسلامي بيروت، وطبع دون مقدمة مع نص المؤلف نفسه أثناء تفسيره على الصورة التي وجدوه عليها (ابن بدران، 1999: ص 48)، فتكون في حكم المفقود إلى الآن، وقد جمع ابن بدران في تفسيره بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، واستخدم أسلوب الأسئلة الافتراضية، مع كثرة نقله من كتب التفسير السابقة، كما ربط تفسيره بقضايا واقعه ومجتمعه (الشدي، 2010: ص 56 وما بعدها)، وسلك في تفسيره سبيل الاختصار، وأشار المؤلف إلى ذلك في نهاية تفسير الجزء الأول، فقال: «إلى هنا انتهى بناء المجال على سبيل الاختصار في تفسير الجزء الأول من كتاب الله تعالى مع العجز والتقصير» (ابن بدران، 1990: ص 366)، ومع

هذا الاختصار، فإنه يلاحظ أن ابن بدران توسع في بعض المواضع، وتميز تفسيره بالوضوح والسهولة، وكثرة مصادره وتنوعها في التفسير، من علوم القرآن، والسنة النبوية، والعقيدة، والفقه، وأصول الفقه، واللغة العربية وعلومها (الشدي، 2010: ص45، 81).

الفرع الثالث: تعريف الترجيح، وأسباب اختلاف المفسرين، وفائدة الترجيح أولاً: تعريف الترجيح لغة واصطلاحاً:

- الترجيح لغة: رجح يرجح، والاسم منه الرجحان إذا زاد وزنه، وتقول رجحته ورجح الميزان إذا ثقلت كفته، وأرجحته إذا ثقلته وقويته وفضلته (الفيومي، 1987: ص83، مادة: رجح)، فهو يحمل معنى الثقل والتقوية والتفضيل.

- الترجيح اصطلاحاً: تعددت تعريفات المتأخرين للترجح، وإجمالاً فإن هذه التعريفات متقاربة، ومنها: «تقوية أحد الأقوال في تفسير الآية لدليل أو قاعدة، أو تضعيف أو رد ما سواه» (الحري، 1996: ص35)، أو «تقوية أحد المتعارضين أو تغليب أحد المتقابلين» (المناوي، 1990: ص95).

ومن خلال الربط بين التعريف اللغوي والاصطلاحي يمكن القول إن العلاقة بينهما تبين أن القول الراجح فيه ثقل وقوة وزيادة بالنظر إلى الأدلة الصحيحة وقوتها على القول المرجوح (ردام، 2022، ص27).
ثانياً: أسباب اختلاف المفسرين: عند النظر في كتب التفسير نجد في الآية الواحدة أو اللفظ الواحد أكثر من قول للمفسرين في تفسيرها وبيان المعنى المراد منها، وأشار الزركشي إلى هذا فذكر عند نقل أقوال المفسرين يجب أن يلاحظ أنه يكثر في معنى الآية أقوالهم واختلافهم ويحكيه المصنفون للتفسير بعبارة متباينة الألفاظ، ويظن من لا فهم عنده أن في ذلك اختلافاً فيحكيه أقوالاً، وليس كذلك، بل يكون كل واحد منهم ذكر معنى ظهر من الآية، وإنما اقتصر عليه لأنه أظهر عند ذلك القائل، أو لكونه أليق بحال السائل، وقد يكون بعضهم يخبر عن الشيء بلازمه ونظيره، والآخر بمقصوده وثمرته، والكل يؤول إلى معنى واحد غالباً والمراد الجميع، فليتفطن لذلك، ولا يفهم من اختلاف العبارات اختلاف المراتب» (الزركشي، 1972: 160-159/2)، وقسم العلماء أسباب الاختلاف بين المفسرين إلى أسباب عامة وأسباب خاصة فمن الأول ما يرجع إلى اختلاف القراءات، والاشتراك اللفظي، والاختلاف في معاني الحروف، والحقيقة والمجاز، والعموم والخصوص، والمطلق والمقيد والمجمل والمبين، ودلالة سياق الآية، ودعاوى النسخ والاختلاف فيها، وغير ذلك، ومن الثاني ما يرجع إلى اختلاف مقاييس النقد لسند ومتن الرواية، والاختلاف في مصادر الترجيح مما

لا نص فيه، والاختلاف العقدي والتعصب المذهبي (الفنيسان، 2011، ص 59 وما بعدها، الشايع، 1995: ص 35-36)، وهذه الأسباب مندرجة تحت أنواع مختلفة فمنها ما يرجع إلى النص في احتماله، ومنها ما يرجع إلى العالم نفسه في فهمه، أو يرجع إلى دوافع نفسية، ومن حيث القبول والرد فما كان مبنيا على أسباب سائغة وقواعد صحيحة وفهم علي سليم فهو مقبول، وما كان مبنيا على أمور غير سائغة كاتباع هوى النفس أو تعصب مذهبي أو شخصي أو كان نتيجة فهم غير سليم فهو مردود (الشايع، 1995: ص 14).

ثالثا: فائدة الترجيح: تظهر فائدة الترجيح بين أقوال المفسرين في معرفة أصح الأقوال من كلامهم في تفسير كتاب الله (الحري، 1996: 1/40)، والتعرف على قيمة كل كتاب وميزات كل تفسير، كما يعين على معرفة مراتب المفسرين من حيث مكانتهم في التفسير وقيمة ترجيحاتهم واختياراتهم (القحطاني، 1439: ص 35)، وبمعرفة الراجح من المرجوح من أقوال المفسرين يمكن من خلال ذلك تنقية كتب التفسير من الأقوال الضعيفة وغيرها مما لا دليل عليه، قال الزركشي: والقصد منه تصحيح الصحيح، وإبطال الباطل، فإن الله لم ينصب على جميع الأحكام الشرعية أدلة قاطعة، بل جعلها ظنية قصدا للتوسيع على المكلفين؛ لئلا ينحصر في مذهب واحد لقيام الدليل عليه، وإذا ثبت أن المعتبر في الأحكام الشرعية الأدلة الظنية، فقد تعارض بعارض في الظاهر بحسب جلائها وخفائها، فوجب الترجيح بينهما، والعمل بالأقوى، والدليل على تعيين الأقوى أنه إذا تعارض دليلان أو أمارتان، فإذا أن يعمل جميعا، أو يلغيا جميعا، أو يعمل بالمرجوح والراجح (الزركشي، 1992: 6/108).

المبحث الأول

وجوه الترجيح عند عبد القادر بن بدران

نتناول في هذا المبحث وجوه الترجيح عند ابن بدران، وقد تنوعت وجوه الترجيح في تفسيره، والمراد بوجوه الترجيح الأدلة التي اعتمد عليها المؤلف عند ترجيحه للقول الراجح، أو هي الطرق التي يسلكها المؤلف ليعبر عن تقويته لأحد الأقوال، وبعد تتبع مواضع الترجيح عند ابن بدران في تفسيره نجد أنه ذكر وجوها متنوعة للترجيح، وفيما يأتي نسوق أمثلة تطبيقية توضح أبرز الوجوه التي استعملها المؤلف في ترجيحه بين الأقوال، وقُسمت هذه الوجوه على مطلبين:

المطلب الأول

الترجيح بدلالة الكتاب وسياق الآية والسنة

- نتناول في هذا المطلب الترجيح بدلالة الكتاب وسياق الآية والسنة، وفيما يأتي بيان ذلك:

الفرع الأول- الترجيح بدلالة الكتاب:

من المعلوم أن أفضل أنواع التفسير تفسير القرآن بالقرآن، وهو المسعى التفسير بالمأثور، حيث إن القرآن يفسر بعضه بعضا ويحمل بعضه على بعض، إما بدلالة الآية نفسها أو بدلالة آية أخرى، فلا أحد أعلم من الله بمراده، وإن أحسن طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن فما أجمل في موضع فسر في موضع آخر وما اختصر في موضع بسط في مكان آخر من كتاب الله (ابن تيمية، 2006: ص201)، قال الرازي: «تفسير كلام الله تعالى بكلام الله أقرب الطرق إلى الصدق والصواب والله أعلم» (1981: 10/42)، والمراد هنا أن يختار المؤلف قولاً مستدلاً عليه بآية أخرى من كتاب الله تبينها وتكشف معناها، وفيما يأتي نسوق مثالين يوضحان استعمال المؤلف لهذا الوجه في ترجيحاته:

المثال الأول: في تفسير قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ (البقرة: 36)، قال المؤلف: «ثم إن للمفسرين مذاهب شتى في الكلمات التي تلقاها آدم، وأحسن ما يقال: تفسير القرآن بالقرآن، وهو أن الله أخبر عن آدم وحواء بأنهما: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (الأعراف: 22)، (1999: ص184).

في هذا الموضع صرح المؤلف بهذا الوجه وهو تفسير القرآن بالقرآن للإبانة عن القول الراجح، وهو يندرج تحت تفسير المجمل بالمبين (احميد، 2014: ص40)، ويعتبر من البيان المنفصل الذي يقع فيه

الانفصال بين المبين والمبين، وهو إيهام في اسم جنس مجموع (السبت، 1421هـ: 1/111، 114)، فرجح أن المراد بالكلمات المهمة في سورة البقرة بينها سورة الأعراف، وأن ما ورد من قول غير هذا لا شاهد عليه من حجة يجب التسليم لها، وبالنظر في كتب التفسير نجد أن المفسرين اختلفوا في معنى الكلمات في هذه الآية (البغوي، 2001: 1/130)، ووافق ابن بدران في ذلك الطبري فذكر أن غير ذلك وإن كان محتملاً إلا أنه لا شاهد عليه من حجة يجب التسليم لها (2001، 1/586)، والنسفي (1998: 1/82)، ولعل ما ذهب إليه ابن بدران وغيره من المفسرين أقرب إلى الصواب وهو قول تؤيده القاعدة الترجيحية من أن القول الذي تدل عليه الآيات القرآنية أولى بالقبول من غيره (الحربي، 1996: ص312).

المثال الثاني: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ (البقرة: 164)، قال المؤلف: «والندّ المثل المنازع، ويحمل هنا على العموم، فيشمل الأوثان التي اتخذوها آلهة لتقربهم إلى الله زلفى، ورجوا من عندها النفع والضرر، وقصدها بالمسائل، ونذروا لها النذور، وقربوا لها القرابين، ويشمل السادة الذين كانوا يطيعونهم، فيحلون لمكان طاعتهم ما حرم الله، ويحرمون ما أحل الله، ويرجح هذا الثاني، أن الله تعالى ذكر بعد هذه الآية: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ وذلك لا يليق إلا بمن اتخذ الرجال أندادا وأمثالا لله تعالى يلتزمون من تعظيمهم والانقياد لهم ما يلتزمه المؤمنون من الانقياد لله تعالى، وقال تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ (التوبة: 31)، (1999: ص434).

رجح المؤلف أن المراد من الند في الآية هم السادة المتبعون المطاعون، فكانوا يطيعونهم في معصية الله، فيحلون لساداتهم ما حرم الله، ويحرمون ما أحل الله، وذهب أكثر المفسرين كما سيأتي إلى أن المراد من اللفظ الأصنام التي عبدوها من دون الله وتقربوا بها إلى الله زلفى، واستدل المؤلف على هذا الترجيح بالآية التي تلها: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ فإن هذه الآية لا تليق إلا بالعقلاء، وبقوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ (التوبة: 31) فإن معنى هذه الآية تفيد أن من كفر بالله كان من عبدة الأوثان أو من أهل الكتاب الذين اتخذوا علماءهم وعبادهم أرباباً بمعنى أطاعوهم في أوامره ونواهيهم وأحلوا لهم ما حرم الله، وحرّموا ما أحل الله، ووافق ابن بدران أبا السعود (د.ت: 1/295)، والقاسمي (1957: 3/165)، وخالف المؤلف أكثر المفسرين الذين رأوا أن المراد بالأنداد الأصنام والأوثان التي يعبدونها من دون الله كالواحدي (1430هـ: 3/466)، والسمعاني (1994: 1/164)، والبغوي (1409هـ: 1/178)، والنسفي (1998: 1/148)، والشوكاني (د.ت: 1/307)، وذهب أبو حيان إلى أن الأولى أن تكون الآية

عامة فتشمل الأوثان والرؤساء(1993: 1/643)، ولعل القول بالعموم أقرب إلى الصواب فإن القول بالعموم يوافق القاعدة الترجيحية التي تنص على أن نصوص الوحي في الأصل أن تحمل على العموم ما لم يرد دليل على التخصيص (الحري، 1996: ص 527).

الفرع الثاني- الترجيح بسياق النص القرآني:

الترجح بسياق النص القرآني من الوجوه والقواعد المعتمدة في الترجيح عند المفسرين، ومن أقوى الطرق لفهم نصوص كتاب الله العزيز، قال ابن تيمية: «فمن تدبر القرآن وتدبر ما قبل الآية وما بعدها وعرف مقصود القرآن تبين له المراد، وعرف الهدى والرسالة، وعرف السداد من الانحراف والاعوجاج» (2004: 15/94)، ويعني تتابع معاني الكلام السابق واللاحق للآية، وحمل الآية على التفسير الذي يجعلها داخلية في معاني ما قبلها وما بعدها أولى وأحسن؛ لأنه أوفق للنظم وأليق بالسياق، إلا إذا ورد دليل يمنع من هذا التفسير أو يصحح غيره (الحري، 1996: ص 125)، وقد اهتم ابن بدران بالسياق في الترجيح بين الأقوال في عدة آيات، وفيما يأتي نسوق مثالين يوضحان استعمال المؤلف لهذا الوجه:

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ (البقرة: 9)، قال المؤلف: «وقرأ معظم أهل المدينة والحجاز والبصرة ﴿يَكْذِبُونَ﴾ بضم المثناة التحتية وفتح الكاف، وكأنهم رأوا أن الله تعالى أوجب للمنافقين العذاب الأليم بتكذيبهم نبيهم محمدا صلى الله عليه وسلم، وليس هذا المعنى بجيد» (1999: ص 73).

رجح المؤلف بهذا الوجه أن قراءة ﴿يَكْذِبُونَ﴾ وهي قراءة معظم أهل الكوفة على قراءة ﴿يَكْذِبُونَ﴾ وهي قراءة معظم أهل المدينة ومن معهم من أهل الحجاز والبصرة (ابن بدران، 1999: ص 73)، واعتبر أن السياق القرآني هو المرجح في هذه الآية، وبيان ذلك أن الله أخبر في أول الخبر عنهم في هذه السورة وهو قوله تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ ءَاخِرٍ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾، وما كان هذا القول منهم إلا خداعا وكذبا، فيكون الأولى أن يعاد معنى هذه الآية ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ على الآية الأولى وهي قوله تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ ءَاخِرٍ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾: ليكون الوعيد بالعذاب الأليم الوارد في هذه الآية لهم، على ما افتتح الله به الخبر عنهم من قبيح أفعالهم وسوء أخلاقهم (ابن بدران، 1999: ص 74-73)، وما أشار إليه ابن بدران هو ظاهر كلام النسفي (1998: 1/49)، ويؤيده ما ذكره ابن عطية من «أن القراءة بالتخفيف يؤيدها أن سياق الآيات إنما هي إخبار بكذبهم والتوعد بالعذاب الأليم متوجه على التكذيب» (2001: 1/93)، ووافق

الزمخشري، حيث قال «والمراد بكذبهم قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ آءِ لآخر﴾، وفيه رمز إلى قبح الكذب وسماحته» (1998: 1/177)، وهو قول القاسمي الذي قال: وعلى القول أن الباء في قوله: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ للمقابلة، فهذه الآية في مقابلة قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ آءِ لآخر﴾ (1957: 1/46)، وخالفه ابن عطية الذي رأى أن قراءة التثني أرفع (2001/1/93).

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ (البقرة: 153)، قال المؤلف: «وجه تعلق هذه الآية بما قبلها كأنه قيل: ﴿اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ (البقرة: 152) في إقامة ديني، فإن احتجتم في تلك الإقامة إلى محاصرة عدوي بأموالكم وأبدانكم ففعلتم ذلك فتَلَفْت نفوسكم فلا تحسبوا أنكم ضيعتم أنفسكم بل اعلموا أن قتلاككم أحياء عندي، قيل إن هذه الآية نزلت في قتلى بدر، وقيل إن الكفار والمنافقين قالوا: إن الناس يقتلون أنفسهم طلباً لمرضاة محمد من غير فائدة فنزلت، والصحيح عندي أن هذه الآية مرتبطة بما قبلها وبينهما التناسب الذي ذكرنا، فإن صح سبب نزولها فهو عارض لا أصلي» (1999: ص 397).

رجح المؤلف بهذا الوجه أن هذه الآية تتناسب مع الآية التي قبلها وليست مرتبطة بسبب نزولها، فإن إقامة الطاعات يستعان عليها بالصبر الذي فيه قهر النفس على أدائها واحتمال المكاره، فإن أجبرتم على لقاء العدو وفعلتم ذلك وقتلتم فإن ذلك لا يفوت عليكم الأجر والثواب، وأشار إلى هذا العلماء بقولهم: لما أمر الله بالاستعانة بالصبر على جميع الأمور ذكر هنا نموذجاً مما يستعان بالصبر عليه، وهو الجهاد في سبيل الله، وهو أفضل الطاعات البدنية، وأشقها على النفوس، لمشقتها في نفسه، ولكونه مؤدياً للقتل وعدم الحياة، التي إنما يرغب الراغبون في هذه الدنيا لحصول الحياة ولوازمتها، فكل ما يتصرفون به، فإنه سعي لها، ودفع لما يضادها (السعدي، 2000: 1/112)، ولم يقف الباحث - حسب ما وقف عليه من مصادر - على من أشار إلى هذا التناسب إلا ما سبق ذكره عن السعدي، فإن جمهور المفسرين ذهبوا إلى أن الآية نزلت في شهداء بدر، وهي مينة لمنزلة الشهداء عند الله وتسلياً لأقاربهم (ابن عطية، 2001: 1/227، البيضاوي، د.ت: 1/114).

الفرع الثالث: الترجيح بدلالة السنة النبوية:

لا شك أن السنة النبوية تعتبر المصدر الثاني بعد كتاب الله تعالى، فهي في المرتبة الثانية في تفسير كلام الله فهي شارحة لكتاب الله وموضحة ومبينة له (ابن تيمية، 2006: ص 202)، فالسنة بمنزلة التفسير

والشرح لمعاني أحكام الكتاب (الشاطبي، 2006: 4/309) ورسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم الناس ببيان كلام الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل: 44)؛ ولهذا فإن دلالة السنة من الوجوه المعتمدة في الترجيح عند العلماء، وقد اعتنى ابن بدران بهذا الوجه في مواطن من تفسيره موافقا في ذلك عامة المفسرين، وفيما يأتي نسوق مثالين يوضحان استعمال المؤلف لهذا الوجه في ترجيحاته:

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (البقرة: 6)، قال المؤلف: «والخاتم الطابع...، واختلف المفسرون في صفة ذلك الختم على أقوال كثيرة، الحق فيها ما صح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: إن المؤمن إذا أذنب ذنبا كانت نكتة سوداء في قلبه فإن تاب ونزع واستغفر، صقل قلبه، فإن زاد زادت حتى يغلف قلبه، فذلك الران الذي قال جل ثناؤه: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾» (المطوفين: 14)، (1999: ص65).

ذكر المؤلف أن المفسرين اختلفوا في صفة الختم، دون الإشارة إلى هذا الاختلاف، وبين ابن بدران معنى الختم في الآية، معتمدا في ذلك على ما جاء في الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الختم نكتة سواء في قلب العبد نتيجة كثرة الذنوب والمعاصي، فالذنوب إذا تتابعت أغلقت القلوب فلا يصل إليها نور الإيمان، أو تعي خيرا فتفعله، وهذا الخاتم هو الطابع على القلوب هو نتيجة تلك الذنوب والمعاصي، وهو الران المذكور في سورة المطوفين (1999: ص65)، واختلف المفسرون في معنى الختم (الماوردي، دت: 1/72)، ومن خلال قول ابن بدران فإنه بذلك يوافق قول الطبري (2001: 1/267)، وابن عطية (2001: 1/88) وهو ما أشار إليه أيضا الشوكاني (دت: 1/119).

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ (البقرة: 185)، قال المؤلف: «وأقول: الجواب الصحيح أن يقال: أخرج ابن أبي شيبه، وأحمد، والبخاري في الأدب المفرد، والحاكم عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ما من مسلم يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم، إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاث: إما أن يعجل له دعوته، وإما أن يدخرها له في الآخرة، وإما أن يصرف عنه من السوء مثله، قالوا: إذن نكثر! قال: الله أكثر» (1999: ص511-510).

أشار ابن بدران إلى اختلاف المفسرين في المراد من الإجابة على قولين، الأول أن المعنى أجيب دعوة الداعي إن شئت، والثاني أجيب دعوة الداعي بالثواب على طاعته إياي إذا أطاعني، وهذا إجابة على السؤال الذي أشار إليه الطبري من أن كثيرا من الناس يدعون الله ثم لا يستجاب لهم (2001: 1/227)، فرجح المؤلف بهذا الوجه بعد أن ذكر الاختلاف الوارد في الآية أن معنى الآية أن الله يجيب دعاء عبده بالشروط التي وردت في الحديث، ما لم يكن إثما أو قطيعة رحم، مستدلا على ذلك بالحديث، وما ذكره ابن بدران أشار إليه الشوكاني في فتح القدير (د.ت، 1/337).

المطلب الثاني

الترجيح بدلالة العموم ومعرفة الناسخ والمنسوخ واللغة

نتناول في هذا المطلب الترجيح بدلالة العموم ومعرفة الناسخ والمنسوخ واللغة، وفيما يأتي بيان ذلك:

الفرع الأول- الترجيح بتقديم العام على الخاص:

من الوجوه المعتمدة في الترجيح بين الأقوال عند المفسرين الترجيح بدلالة العموم، فإن نصوص الوحي تحمل على عمومها ما لم يرد ما يدل على التخصيص (الحري، 1996: ص 527)، وقد اعتمد ابن بدران هذا الوجه من وجوه الترجيح في تفسيره لسورة البقرة، وفيما يأتي نسوق ثلاثة أمثلة توضح استعمال المؤلف لهذا الوجه:

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ﴾ (البقرة: 108)، قال المؤلف: «وذكر المفسرون أن المراد بذلك الكثير كعب بن الأشرف، وقيل حيي بن أخطب، وقيل غيرهما، والقرآن لم يعين أحدا، وإنما أخبر بوفرة كثير من أهل الكتاب فينبغي أن يبقى المعنى على العموم في ذلك الكثير من غير تعيين» (1999: ص 311).

رجح المؤلف أن يبقى معنى الآية على العموم، فيشمل كل من كان على هذه الحالة، والعلة في هذا كما أشار المؤلف أن القرآن لم يعين أحدا، وعليه فإن حمل النص على العموم أولى وهو الأصل ما لم يدل دليل على التخصيص (الحري، 1996: ص 527)، وذكر بعض المفسرين أن من الذين كانوا يحرصون على الفتنة بين المسلمين وردهم عن الإسلام والتشكيك عليهم في دينهم.

كعب بن الأشرف، أو حي بن أخطب، وقيل غيرهما، إلا أن الآية لا دلالة فيها على أن المراد به واحد دون غيره من أهل الكتاب، كما لم يرد ما يخص هذا العموم في آيات أو أحاديث نبوية أخرى، فيحمل على العموم (ابن جزي، 1995: 1/13)، قال الطبري: «ولا دلالة تدل على أن المراد به واحد دون جماعة كثيرة» (2001: 2/420)، وقال أبو حيان: والقرآن لم يعين أحدا، وإنما أخبر بoudade أهل الكتاب (1993: 1/518)، وبذلك يظهر أن القول بالعموم لعله أقرب إلى الصواب، وهو موافق للقاعدة الترجيحية التي تفيد أن حمل النص على العموم أولى ما لم يدل دليل على التخصيص (الحري، 1996: ص 527).

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا﴾ (البقرة: 113)، قال المؤلف: «اختلف المفسرون في سبب نزول هذه الآية، فقيل إنها نزلت في نطوس ابن اسبسيانوس الرومي...، وقيل نزلت في الروم...، وأقول: الأولى في تفسير هذه الآية والله أعلم أنه لما غير اليهود والنصارى الذين ذكرهم الله تعالى في الآية السابقة، وبدلوا دينهم، سعوا إلى منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه...، وأخرجتها اليهود عن حقيقتها...، وشاركهم المشركون فجعلوا الكعبة البيت الحرام محلا لأصنامهم...، والذي يقوّي هذا التفسير أن ظاهر الآية العموم في كل مانع وفي كل مسجد، والعموم وإن كان سبب نزوله خاصا، فالعبرة به لا بخصوص السبب، وذلك بناء على صحة السبب والقطع به» (1999: ص 319).

من الترجيح بدلالة العام التي استعملها ابن بدران الترجيح بالقاعدة الأصولية التي تنص على أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فإن هذه الآية تتناول النصارى واليهود والمشرّكين وكل مانع وكل مسجد، فالحكم عام لكل من خرب مسجدا أو سعى في تعطيل مكان تقام فيه الصلاة، وهو ما يدل عليه قول أهل العلم: إذا كان للآية سبب نزول صحيح، وجاءت ألفاظها أعم من سبب نزولها، فالقول الحق هو قول من حملها على العموم بألفاظها دون أن يقتصرها على سبب نزولها، وإنما تتعداه إلى غيرها مما ينطبق عليه لفظ الآية، ما لم يرد دليل يدل على تخصيص عموم اللفظ (الحري، 1996: ص 545)، وهو ما صححه ابن العربي (2003: 1/50)، وهو قول أبي حيان في هذا الترجيح (1993: 1/526)، وابن عطية (2001: 1/199)، والنسفي (1998: 1/122)، وقال البيضاوي: «عام في كل من خرب مسجدا أو سعى في تعطيل مكان مرشح للصلاة، وإن نزلت في الروم أو في المشرّكين (د.ت: 1/101)، واستظهر ابن كثير أن الآية خاصة بالمشرّكين الذين حالوا يوم الحديبية بين الرسول صلى الله عليه وسلم وبين دخول مكة (2006: 1/170)، ولعل ما رجحه المؤلف وجمهور العلماء الأقرب للصواب، وأن خصوص السبب لا يمنع من عموم الحكم ما لم يأت

دليل يدل على التخصيص.

المثال الثالث: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتُرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يَكْلَهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (البقرة: 173)، قال المؤلف: «والأولى أن يقال نزلت هذه الآية في كل كاتم حق لأخذ عرض أو إقامة عرض من مؤمن ويهودي ومشرک ومعتل، وإن صح سبب النزول فهي عامة والحكم للعموم، وإن كان السبب خاصا، فيتناول من علماء المسلمين من كتم الحق مختارا لسبب دنيا يصيبها» (1999: ص 463).

تناول ابن بدران في هذه الآية الترجيح بدلالة العموم، من خلال قاعدة العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وهذه وإن كانت قاعدة أصولية إلا أن لها علاقة بمبحث أسباب النزول الذي هو من مباحث علوم القرآن (القطان، 2004: ص 79-80)، وإجمالا فإن الآية وإن نزلت في اليهود، لكنها عامة في حق كل من كتم شيئا من أحكام الدين، وهو قول ابن عطية (2001: 1/241)، وهو اختيار الرازي في هذه المسألة (1981: 5/30)، وابن عرفة في أكثر من موضع في تفسيره (2015: 3/81، 5-651)، ووافق قول الشوكاني في هذه الآية، فذكر أن الآية وإن نزلت في اليهود الذين كتموا ما أنزل في التوراة من صفة النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن العبرة بعموم اللفظ، فيشمل كل من كتم ما شرعه الله (د.ت: 1/315).

الفرع الثاني- الترجيح بتقديم التخصيص على النسخ:

إذا وقع التعارض بين إمكان النسخ والتخصيص، فأشار العلماء إلى أن العمل بالتخصيص أولى (الحري، 1996: 85)، وقد اعتمد ابن بدران هذا الوجه من وجوه الترجيح في تفسيره لسورة البقرة، وفيما يأتي نسوق مثالا يوضح استعمال المؤلف لهذا الوجه:

المثال: قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ وَالأَقْرَبِينَ بِالمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: 179)، قال المؤلف: «والذي نختاره أن آية الميراث مخصصة لهذه الآية؛ لا ناسخة لها...، وبذلك يمكن العمل بالآيتين والحديث أيضا ومن غير اطراح واحد من الكل؛ لأن الآية المخصصة يبقى العمل بما بقي بعد التخصيص بخلاف النسخ فإنه مبطل للعمل بها كلها، وهذا خلاف ما يقتضيه العقل في كلام الله تعالى» (1999: ص 486).

رجح المؤلف أن هذه الآية مخصصة بآية ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ﴾ (النساء: 11)، فتكون هذه الآية محكمة خصصتها آية النساء، والتخصيص يفيد العمل بالمخصص بخلاف المنسوخ، وإذا وقع التعارض بين إمكان النسخ والتخصيص، فالعمل بالتخصيص أولى (الحري، 1996: 85)، وإذا أمكن العمل بالآيتين فلا حاجة للنسخ، فهذه الآية توجب الوصية للأقربين وآية الموارث تخرج القريب الوارث، فيكون القريب غير الوارث داخلا في نص هذه الآية، وكذلك من الوالدين من لا يرث لاختلاف الدين أو بسبب رق أو قتل، ومن لم يكن وارثا جازت له الوصية (ابن بدران، 1999: ص 486-485)، واختلف المفسرون في هذه الآية هل هي محكمة أو منسوخة؟ (أبو حيان، 1993: 2/21)، قال الشوكاني: وذهب كثير من أهل العلم أن الآية منسوخة بآية الموارث مع قول النبي صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث (د.ت: 1/326)، أما الطبري فذهب إلى أن الآية محكمة، وأن الموصي إذا كان له ما يوصي لهم دون الإضرار بالورثة وترك الوصية فإنه يكون مضيعا فرضا لله (2001: 3/123-124)، وصحح ابن العربي القول بنسخ الآية (2003: 1/102)، وذكر ابن عطية اختلاف العلماء في المسألة دون أن يرجح إحداهما (2001: 1/248).

الفرع الثالث- الترجيح بدلالة اللغة:

من أوجه الترجيح المعتمدة عند المفسرين الترجيح باللغة العربية، فكلام الله يحمل على المعروف من كلام العرب دون الضعيف أو الشاذ أو المنكر (الحري، 1996: ص 369)، وغير ذلك من قواعد الترجيح المتعلقة بلغة العرب، فهي لغة القرآن الكريم وبها نزل، قال تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (الشعراء: 195)، وقد رجح ابن بدران بين الأقوال في تفسيره باللغة العربية في عدة مسائل، نذكر منها مثالين:

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة: 20)، قال المؤلف: «والأوجه عندي أن تكون الجملة علة لما قبلها، ومعنى لعل هنا التعليل، وهذا المعنى أثبتته لها جماعة منهم الأخفش والكسائي، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْتًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ (طه: 43)، (1999: ص 94).

رجح المؤلف أن لعل في هذا الموضع للتعليل، وهو بذلك وافق من أهل اللغة الأخفش والكسائي (ابن هشام، 1999: 1/416) ووافق من المفسرين البغوي (1409 هـ: 1/71-72)، وذهب سيبويه إلى أن من معاني لعل في هذا الموضع الترجي (1988: 1/331، الزجاج، 2005: 1/93) وأورد هذا المعنى في هذا الموضع للعل كثير من المفسرين كالزمخشري (1998: 1/213)، والرازي (1981: 1/110)، والنسفي (1998: 1/62)، وابن عاشور

(1984:1/328)، وغيرهم، فلعل الظاهر أن يكون المعنى أن الله خلقكم لأجل التقوى، أو عبدوا الله لتجعلوا عبادته وقاية وسترا بينكم وبين عذابه، وذهب ابن جزي أن الأظهر إفادتها للمقاربة (ابن جزي، 1995:1/56)، وذكر الشوكاني أن من أوجه لعل في هذا الموضع التعرض للشيء (د.ت:1/136).

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة:183)، قال المؤلف: «وظاهر الآية اعتبار مطلق السفر بحيث يطلق عليه الاسم، وإلى هذا ذهب جمع من السلف...، وحيث جرى الخلاف في معنى كلمة في الكتاب العزيز، كان المرجع في تفسيرها، إما إلى لغة العرب، وإما إلى الحقيقة الشرعية، ولا يلتفت إلى ما اصطلاح عليه بعد نزول الكتاب العزيز، ولما كان الفقهاء قد اختلفوا في حدّ المرض المبيح للفطر، رجعنا إلى اللغة، فنقلنا قول علماءها...» (1999:ص493).

رجح ابن بدران أن المرض المبيح للفطر كل مرض فيه انحراف الصحة عن الاعتدال الطبيعي، فهو ما يدل عليه ظاهر النص، وما اصطلاح عليه أهل اللغة، وقد ذكر أقوال اللغويين في معنى المرض، وجعل قولهم هو المرجع عند الاختلاف، فكل مرض يصيب العبد يبيح له الفطر، واختلف المفسرون في بيان المرض المبيح للفطر بين قائل يقول: كل مرض مبيح للفطر؛ فالآية لم تخص مرضاً دون مرض كالسفر، وقائل يرى أن المرض الذي يعسر معه الصوم وفيه ضرر على النفس هو المبيح للفطر (الزمخشري، 1998:380-1/379)، قال ابن عرفة: وظاهره أنه لا يفطر بمطلق المرض، بل رخص محقق ثابت يصدق عليه أن يقال في صاحبه كان مريضاً، وكان في الآية تقتضي الدوام (2015:1/497)، وخالف ابن بدران ما ذهب إليه جمهور العلماء من المفسرين والفقهاء (الرازي، 1981:5/80، ابن طاهر، 2007:2/111)، ولعل ما ذهب إليه الجمهور هو الراجح بناء على القاعدة الترجيحية التي تفيد أن عند الاختلاف تقدم الحقيقة الشرعية على الحقيقة اللغوية (الحربي، 1996:401).

المبحث الثاني

صبيغ وأساليب الترجيح عند عبد القادرين بدران

نتناول في هذا المبحث صبيغ وأساليب ابن بدران في ترجيحاته، وقد تنوعت صبيغه وتعددت أساليبه للدلالة على القول الراجح الذي يراه ويميل إليه، وفيما يأتي نوضح ذلك:

المطلب الأول

صبيغ الترجيح عند عبد القادرين بدران

صبيغ الترجيح هي الألفاظ والعبارات التي استعملها ابن بدران في تفسيره للدلالة على القول الراجح، وبعد استقراء سورة البقرة التي هي محل الدراسة نسوق فيما يأتي جملة من الألفاظ والعبارات التي أوردها المؤلف في ترجيحه بين الأقوال مع ذكر أمثلة تطبيقية عليها:

الفرع الأول- التنصيص بتصحيح أو تصويب أحد الأقوال:

استعمل المؤلف في الترجيح بهذا الأسلوب بعض العبارات، وهي تدل على أن في الآية أكثر من قول محتمل، وأن هذا القول هو الصحيح منها، ولا شك أن التنصيص على القول الراجح من أوضح طرق الترجيح عند المفسرين: لدلالاتها الصريحة على الترجيح، وقد تنوعت صبيغ التنصيص على القول الراجح بين الأقوال عند المؤلف، ومن هذه الصبيغ نذكر ما يأتي:

أولاً- وصف القول الراجح بلفظ (الصحيح): وهو يدل على ترجيح أحد الأقوال وردّ القول المخالف (الغانم، 2009: 67)، ومن الشواهد على هذه الصبيغة المثل الآتي:

- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبْ هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة: 34)، قال المؤلف: «وقد اختلف المفسرون في تعيين الشجرة، فمن قائل أنها شجرة البر، وقيل هي الكرمة، وقيل هي التينة، والصحيح أنه لم يرد تعيينها في أثر يعول عليه، ولا ورد تعيينها في الكتاب العزيز، ولا داعي لبيان نوعها؛ لأن سياق القصة لبيان شؤم المخالفة» (1999: ص173).

رجح المؤلف بهذا اللفظ الصريح في الترجيح أنه لا حاجة إلى البحث عن معرفة اسم الشجرة التي نهى الله آدم أن يأكل منها؛ لعدم ورود تعيينها في القرآن الكريم أو ورود حديث صحيح يعتمد عليه، ولهذا يجب التوقف، ويكون ما يجب على المسلم أن يعلمه ويعتقده أن الله نهى آدم عن شجرة بعينها فخالف أمر ربه وعصاه في الأكل منها، ولكن لا علم لنا بنوع هذه الشجرة على التعيين لعدم ورود دليل من القرآن أو السنة

الصحيحة، وبالنظر إلى أقوال المفسرين بذلك نجد ابن بدران وافق في ترجيحه الطبري (2001: 1/556)، والرازي (1981: 3/6)، وابن كثير (2006: 1/89)، وقال أبو السَّعود: والأولى عدم تعيينها من دون قاطع (د.ت: 1/158)، وقال القاسمي: لم يرد في كتاب الله ولا في السنة الصحيحة تعيينها، إذ لا حاجة إلى معرفة عين الشجرة، لأنه ليس مقصودا، وما لا يكون مقصودا لا يجب (1957: 1/108).

ثانيا- وصف القول الراجح بلفظ (الأصح): هذه إحدى صيغ الترجيح التي تدل في الغالب على أن في الآية أكثر من قول محتمل إلا أن هذا القول هو الأصح والمقدم على بقية الأقوال، دون رد القول الآخر، ويسميه العلماء تقديم الأولى (الجدعاني، 2009: 55)، ومن الشواهد على هذه الصيغة المثال الآتي:
- قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ﴾ (البقرة: 101)، قال المؤلف: «والأصح أن تَتْلُوا» بمعنى تكذب (1999: ص 281).

رجح المؤلف بلفظ الأصح أن تتلوا بمعنى تكذب، بعد أن ذكر اختلاف السلف في معنى هذا اللفظ، فأشار إلى أنه فُسر بمعنى تتبع، وتدعي، وتقرأ، وتحديث، وتروي، وتعمل، وتكذب، ووصفها بأنها معاني متقاربة دون الإشارة إلى أي دليل لأي معنى من هذه المعاني، ومن أقوال المفسرين في بيان معنى هذا اللفظ تَرْوِي وهو اختيار أبي زمنين (2002: 1/164)، وتحديث وتقص (القاسمي، 1957: 1/208)، والافتداء، والتفضيل فمن اتبع شيئا فضله (أبو حيان، 1993: 1/494)، وذهب الواحدي إلى أن تتلوا بمعنى تقرأ (1430 هـ: 3/183)، وقال الرازي: أن أقرب الأقوال أن تتلوا بمعنى التلاوة والإخبار (1981: 3/220).

ثالثا- وصف القول الراجح بلفظ (الصواب): يعتبر هذا اللفظ من أشهر صيغ الترجيح عند المفسرين، ومن الشواهد على هذه الصيغة عند ابن بدران المثال الآتي:

- قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ (البقرة: 39)، قال المؤلف: «ولعل المراد من العهد هنا عهد الله ووصيته الذي أخذه الله على بني إسرائيل في التوراة أن يبينوا للناس أمر محمد صلى الله عليه وسلم الذي يجيدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل أنه نبي الله وأن يؤمنوا به وبما جاء به من عند الله، وهذا القول هو الصواب.... والآيات القرآنية تدل عليه كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ (الأعراف: 157) (1999: ص 188).

رجح ابن بدران بهذا اللفظ أن العهد الذي أخذه الله على بني إسرائيل أن يبينوا للناس ما ذكر لهم في التوراة من صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه سيبعثه للناس كافة، مستدلاً على ذلك بدلالة آية سورة الأعراف ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ (الأعراف: 157)، وقد اختلف المفسرون في ذلك ومن الذين وافقهم ابن بدران في هذا المعنى الطبري (2001: 1/596)، والواحيدي (1430هـ: 2/431).

رابعا- وصف القول الراجح بلفظ (الحق): يدل هذا اللفظ على قوة القول الراجح، ومن الشواهد على ذلك المثال الآتي:

- قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأُولَادَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: 179)، قال المؤلف: «وقد اختلف المفسرون في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾، فقال الزهري: المال مطلقا يسمى خيرا بلا فرق بين القليل والكثير؛ لأن الله سعى القليل خيرا...، وأيضا الخير ما ينتفع به والمال كذلك فيكون خيرا...، وهذا هو الحق لما ذكر من الأدلة» (1999: ص 487-486).

رجح ابن بدران بهذا اللفظ أن لفظ الخير يراد به المال سواء كان هذا المال قليلا أم كثيرا، وأقام الأدلة من الكتاب وأقوال التابعين والمعقول على ذلك، أما من القرآن فقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (الزلزلة: 87)، وقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ (القصص: 24)، ومن أقوال التابعين قول مجاهد: الخير في القرآن كله المال: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ (العاديات: 8)، ومن المعقول أن الخير ما يُنتفع به، والمال القليل كذلك فيكون خيرا (ابن بدران، 1999: ص 487-486)، ويترتب على قول المؤلف أن الوصية تكون في كثير المال وقليله، ووافق ابن بدران في ذلك بعض المفسرين كالطبري (2001: 3/138)، وابن العربي (2003: 1/102)، وابن عاشور (1984: 2/147)، وذهب غيرهم من المفسرين كالواحيدي (1430هـ: 3/549)، والزمخشري (1998: 1/374)، والرازي (1981: 5/63)، والبيضاوي (د.ت: 1/123)، والنسفي (1998: 1/157)، إلى أن الخير لا يطلق إلا على المال الكثير، وعليه فإن الوصية لا تكون في المال القليل.

الفرع الثاني- التنصيص على تحسين قول وتفضيله على غيره من الأقوال:

استعمل المؤلف في الترجيح بهذا الأسلوب بعض العبارات التي هي على وزن أفعل التفضيل، وهي تدل على ترجيح القول دون الرد لغيره، ومن هذه العبارات ما يأتي:

أولاً- وصف القول الراجح بلفظ (يظهر لي): هذا اللفظ يدل على ظهور القول الراجح على الآخر وشهرته من غير رد للقول الآخر (الغانم، 2009: 76)، ومن الشواهد على هذه الصيغة المثال الآتي:

- قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ﴾ (البقرة: 101)، قال المؤلف: «والذي يظهر لي أن المراد بهم شياطين الإنس؛ لأنهم هم الذين يظهرون للناس ويتلون عليهم الأخبار ويفسدون عليهم عقائدهم» (1999: ص 282).

رجح ابن بدران بهذا اللفظ أن الشياطين هم شياطين الإنس، ووافق في ذلك القاسي (1957: 1/208)، وابن عاشور (1984: 1/627)، وعلل هذا القول بأنهم هم الذين يتلون على الناس الأخبار ويفسدون عليهم عقائدهم، فهم الذين طعنوا في نبوة سليمان عليه السلام وأنه كان ساحرا، وبسبب السحر وصل إلى ما وصل إليه من الملك، وذهب غيرهم من المفسرين كأبي حيان إلى أنهم شياطين الجن؛ لأنه إذا أطلق لفظ الجن ينصرف إلى عالمهم (1993: 1/494)، وذهب المراغي إلى أن اللفظ يحتمل شياطين الجن والإنس (1946: 1/172).

ثانيا- وصف القول الراجح بلفظ (الأولى): هذا اللفظ يدل على ترجيح أحد الأقوال وتقديمه وعدم رده لغيره، لاحتمال صحة الأقوال الأخرى (الغانم، 2009: 47)، ويسميه العلماء تقديم الأولى (الجدعاني، 2009: 55)، ومن الشواهد على هذا اللفظ المثال الآتي:

- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (البقرة: 103)، قال المؤلف: «وللمفسرين في معنى ﴿رَاعِنَا﴾ اختلاف كثير، والأولى ما قاله ابن جرير من أن الله عز وجل نهي المؤمنين أن يقولوا لنبيه كلمة كرهها الله لهم أن يقولوها لنبيه محافظة على تعظيمه كما نهاهم عن رفع أصواتهم فوق صوته، وأن يجهروا له بالقول كجهر بعضهم لبعض» (1999: ص 297).

رجح ابن بدران بهذا اللفظ أن النبي للمؤمنين من أن يقولوا كلمة فيها معنى الإيذاء لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فكانوا يقولون هذه الكلمة، وصار اليهود يقولونها من باب إيذاء النبي صلى الله عليه وسلم، فنهى الله المؤمنين على ذلك وأمرهم أن يقولوا لفظا خيرا منه، وبين أن قولهم هذا فيه مسرة لليهود

والمشركين، واستدل المؤلف على صحة هذا المعنى بقوله تعالى: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (البقرة: 104)، (ابن بدران، 1999: ص 297)، كما نلاحظ أنه رجح قوله بذكر قول أحد أئمة التفسير وهو الطبري (2001: 378/2)، وقال القرطبي: في هذه الآية دليل على تجنب الألفاظ المحتملة التي فيها التعريض للتنقيص والغضب (2006: 294/2)، كما وافق ابن عطية (2001: 1/189)، ومن أهل اللغة الفراء (1983: 69/1)، والزجاج (2005: 166/1).

ثالثا- وصف القول الراجح بلفظ (الأقرب): هذا اللفظ يدل على ترجيح أحد الأقوال وأنه الأقرب إلى الصحة من القول الآخر (الغانم، 2009: 75)، ومن الشواهد على هذه الصيغة المثال الآتي:
- قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ (البقرة: 124)، قال المؤلف: «والأقرب قول من قال: مرجعا، ومعناه: يرجعون إليه بكلياتهم، كلما تفرقوا عنه اشتاقوا إليه، هم أو غيرهم، آية على رجوعهم من الدنيا إلى ربهم» (1999: ص 339).

أشار ابن بدران إلى أقوال السلف في بيان هذا اللفظ، فورد أنه بمعنى مرجعا، ومجمعا، ومعادا، وملجأ، ورجح بلفظ وهو الأقرب أن المثابة تعني المرجع، فيتفرقون عنه ثم يرجعون إليه كل عام، وفي هذا كناية عن رجوعهم من دار الدنيا إلى ربهم، وقول ابن بدران قول جمهور العلماء كابن أبي زمنين (2002: 1/176)، والزمخشري (1981: 308/1)، والبيضاوي (د.ت: 105/1)، وابن جزي (1995: 83/1)، والشوكاني (د.ت: 267)، وهو أظهر الأقوال عند بعض المفسرين (ابن عادل، 1998: 459/2)، وقال ابن عاشور: والمعنى أن يقصده الناس بالتعظيم ويلوذون به (1984: 708/1)، وقال ابن كثير جامعاً بين الأقوال: «ومضمون ما فسر به هؤلاء الأئمة هذه الآية أن الله تعالى يذكر شرف البيت وما جعله موصوفاً به شرعا وقدرًا، من كونه مثابة للناس، أي جعله محلاً تشتاق إليه الأرواح وتحن إليه، ولا تقضي منه وطرا، ولو ترددت إليه كل عام» (2006: 1/183).

رابعا- وصف القول الراجح بلفظ (وهو عندي حسن): هذه الصيغة ظاهرة الدلالة على الراجح من الأقوال، دون رد القول الآخر، ومن الشواهد على هذه الصيغة المثال الآتي:

- قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾ (البقرة: 120)، قال المؤلف: «المعنى أن مؤمني أهل الكتاب يتلون كتابهم بغير تحريف ولا تبديل فيؤدبهم إلى الإيمان بجميع رسل الله وبالقرآن...، وبعض المفسرين جعله شاملاً للمؤمنين أيضاً وهو عندي حسن، ويكون المعنى على ما تقدم ﴿الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ﴾

يعني القرآن» (1999:ص334).

رجح ابن بدران بهذا اللفظ أن قول الله ﴿ءَاتَيْنَهُمْ﴾ يشمل المؤمنين كما يشمل مؤمني أهل الكتاب، ويكون المراد من الكتاب في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ﴾ القرآن الكريم، ويتربط على الاختلاف في معنى ﴿ءَاتَيْنَهُمْ﴾ الاختلاف في معنى الكتاب، هل التوراة أو الإنجيل؟ أو هما والقرآن؟ أو الجنس (أبوحيان، 1993:1/539)، وبالنظر إلى رأي المفسرين، نجد أن الزمخشري (1981:1/215)، والبيضاوي ذهبوا إلى أن المراد من الكتاب التوراة (د.ت:1/103)، واختار الطبري (2001:2/487)، والنسفي (1981:1/126) أن اللفظ يشمل التوراة والإنجيل، وذهب ابن جزي إلى أنه القرآن (1995:1/82).

خامساً- وصف القول الراجح بلفظ (أميل إلى): وهذه الصيغة ظاهرة الدلالة على الراجح من الأقوال، ومن الشواهد على هذه الصيغة المثال الآتي:

- قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ﴾ (البقرة:112)، قال المؤلف: «قيل المراد عامة اليهود وعامة النصارى...، وقيل يهود المدينة ونصارى نجران... وإني أميل إلى صحة القول الأول؛ لأن الله جمعهم في الخبر الأول على العموم، ثم فصلهم في هذه الآية، وبين قول كل فريق منهم في الآخر» (1999:ص316).

ذكر ابن بدران قولين في المراد من اليهود والنصارى في الآية، ورجح العموم وهو أن المراد عامة اليهود وعامة النصارى، وبناء على هذا فإن (ال) في اليهود والنصارى للجنس، كما قوى هذا الترجيح بدليل أن الله جمعهم في قوله: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ (البقرة:110)، ثم فصلهم في هذه الآية، وهو قول أبي حيان (أبوحيان، 1993:1/522)، وقال الرازي في هذا الشأن: والظاهر الحق أنه لا دليل في الظاهر على من عناهم الله في هذه الآية، وإن كان الأولى أن يحمل على كل اليهود وكل النصارى بعد بعثة عيسى عليه السلام، ولا يجب لما نقل في سبب الآية أن يهوديا خاطب النصارى بذلك فأنزل الله هذه الآية أن لا يراد بالآية سواه، إذا أمكن حمله على ظاهره والآية تفيد العموم، ولا وجه في حمله على التخصيص، ومعلوم من طريقة اليهود والنصارى أنهم منذ كانوا فهذا قول كل فريق منهما في الآخر (الرازي، 1981:4/8)، ورأى بعض المفسرين كالبعثي (1409هـ:1/137)، وابن عطية (2001:1/198)، وابن جزي (1995:1/97) إلى أن المراد يهود المدينة ونصارى نجران.

الفرع الثالث- التنصيص باختيار أحد الأقوال:

- وصف القول الراجح بلفظ (المختار): هذه الصيغة واضحة الدلالة على التصريح باختيار أحد الأقوال، ومن الشواهد على هذه الصيغة المثال الآتي:

- قال تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 74)، قال المؤلف «والذي اختاره أن المراد بقوله تعالى: ﴿كَلَامَ اللَّهِ﴾ هو التوراة وسائر الأمر والنهي» (1999: ص229).

رجح ابن بدران بهذه الصيغة بعد أن المراد من ﴿كَلَمَ اللَّهِ﴾ هو التوراة وسائر الأمر والنهي، وهو قول جمهور المفسرين (الزمخشري، 1981: 1/287، البيضاوي، د.ت: 1/89، النسفي، 1981: 1/102، أبوحيان، 1993: 1/439، الشوكاني، د.ت: 1/216).

المطلب الثاني

أساليب الترجيح عند عبد القادر بن بدران

أساليب الترجيح هي طريقة المفسر التي سلكها وانتهجها ابن بدران في تناوله وعرضه للأقوال التفسيرية، والتعبير عن قوله الراجح منها (الحربي، 2021: ص29)، ومن خلال تتبع ترجيحات ابن بدران في تفسيره يمكن القول بأن أساليب عرض الأقوال وطرق التعبير عن الراجح منها قد تنوعت، ولا شك أن جميعها تتفق في الدلالة على القول الراجح عنده، وفيما يأتي نجل أبرز الأساليب التي سلكها ابن بدران، مع ذكر أمثلة تطبيقية عليها:

أولاً- يذكر الأقوال ثم يرجح قولاً آخر: ومن الأمثلة على ذلك:

- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ ءَآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (البقرة: 61)، قال المؤلف: «والذي أراه الصواب من القول في هذه الجملة من الآية أن المراد من الذين آمنوا من آمن مطلقاً سواء كان الإيمان ظاهراً أو باطناً أو ظاهراً فقط» (1999: ص216).

ذكر المؤلف أقوال المفسرون عند بيان المراد من قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فذكر عن ابن عباس أن المراد بهم من آمن قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم، وقال سفيان الثوري: هم الذين يؤمنون باللسان دون القلب، وهم المنافقون، فذكر المنافقين، ثم اليهود، ثم النصارى، ثم الصابئين، وقال المتكلمون المراد

الذين آمنوا في الماضي وثبتوا على ذلك واستمروا عليه في المستقبل (ابن بدران، 1999: ص216)، ونلاحظ أنه رجح القول بالعموم، فإن لفظ الذين آمنوا يشمل كل من ظهر منه الإيمان ولو كان ظاهرا فقط.

ثانيا- يذكر القول الراجح دون أن يشير إلى من وافقه فيه: ومن الأمثلة على ذلك:

- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (البقرة: 129)، قال المؤلف:

«وليس المراد بالملة هذه عين ما جاء به الرسول؛ لأنه يرد عليه حينئذٍ أن يقال: إن ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم لا يخلو، إما أن يكون عين ملة إبراهيم في الأصول، أعني التوحيد والنبوة ورعاية مكارم الأخلاق، وفي الفروع أيضا، أو أنها عينها في الأصول فقط؟ وأيا ما كان فهما يختلفان في فروع الشرائع، وكيفية الأحكام، والمختار أن الملة هنا هي الأصول التي لا تختلف بمر الأعصار، وكر الدهور، وهي الدعاء إلى توحيد الله وحده، وترك عبادة الأوثان والأصنام، ونفي التجسيم الذي تدعيه اليهود، والحلول والتثليث الذي تدعيه النصراني، وعبادة الأصنام والأوثان التي عكف عليها العرب، قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (النحل: 123) (1999: ص350).

ذكر المؤلف القول المختار في معنى الملة وهي تشمل التوحيد المشتمل على الأصول، بعد أن ذكر تفسيرها دون الإشارة إلى نسبة أي قول من الأقوال إلى قائلها.

ثالثا- يقتصر على القول الراجح دون الإشارة إلى أقوال أخرى: ومن الأمثلة على ذلك:

- قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ (البقرة: 164)، قال المؤلف: «ولفظ الناس عام، والأولى حمله على كل من أهل الكتاب، وعبد الأوثان، ومن كان فعله يقرب من فعل هؤلاء» (1999: ص435).

ذكر المؤلف القول الراجح دون الإشارة إلى اختلاف المفسرين، فذكر أن الناس اسم جنس يشمل أهل الكتاب وغيرهم ممن يعبد غير الله، وهو قول وافق ابن بدران فيه أبا حيان، الذي استحسّن أن يحمل اللفظ على أهل الكتاب وعبد الأوثان (1993: 1/642).

رابعا- يذكر الأقوال مع ذكر القائلين لكل قول ويختار ما يراه راجحا منها: ومن الأمثلة على ذلك:

1- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة: 182)، قال المؤلف: «فقال السدي: هم النصراني؛ وبه قال الربيع، وقال مجاهد: هم أهل الكتاب، وقال قتادة: هم الناس كلهم، وأولى هذه الأحوال بالصواب قول من قال: هم أهل الكتاب» (1999: ص491).

ذكر ابن بدران اختلاف السلف في المراد من قوله: ﴿عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾، ثم رجح قول مجاهد ومن وافقه من المفسرين كالطبري (2001: 155/3)، وهو أن المراد بالذين من قبلنا أهل الكتاب، دون الإشارة إلى علة هذا الترجيح أو ذكر دليله.

2- قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيًا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ (البقرة: 147)، قال المؤلف: «فقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ﴾ يحتمل أن يكون المعنى: ﴿وَلِكُلِّ﴾ أهل ملة ﴿وَجْهَةٌ﴾، فحذف أهل الملة واكتفى بدلالة الكلام عليه، وبه قال ابن جريج وابن زيد، وابن عباس، والسدي، وتبعهم جماعة من المفسرين، ويحتمل أن المعنى: ﴿وَلِكُلِّ﴾ ناحية وجهك إلهارك يا محمد قبله، الله ﴿مُوَلِّيًا﴾ عباده، وروى ابن جرير معنى هذا عن قتادة، ومسالك المفسرين من المتأخرين تحوم حول الأول، وقيل: المراد: ﴿لِكُلِّ﴾ قوم من المسلمين ﴿وَجْهَةٌ﴾، أي جهة إلى الكعبة يصلي إليها، جنوبية، أو شمالية، أو شرقية، أو غربية، وهذا القول حسن لوجهين: أولهما: قوله تعالى: ﴿هُوَ مُوَلِّيًا﴾ يعني: الله ﴿مُوَلِّيًا﴾، وتولية الله لم تحصل إلا في الكعبة، لا في غيرها، وثانيهما: أن الله عقبه بقوله: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ والظاهر أن المراد من هذه ﴿الْخَيْرَاتِ﴾، ما لكل أحد من جهة، والجهات الموصوفة بالخيرية ليست إلا جهات الكعبة» (1999: ص 389-390).

بين ابن بدران معنى ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ﴾ وذكر أقوال المفسرين في هذا اللفظ، وحسن قول من قال: هي جهة إلى الكعبة يصلي إليها، جنوبية، أو شمالية، أو شرقية، أو غربية، وذكر علة هذا الترجيح ودليله.

خامسا- يذكر القول الراجح بنسبته لأحد العلماء السابقين: ومن الأمثلة على ذلك:

- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (البقرة: 103)، قال المؤلف: «وللمفسرين في معنى ﴿رَاعِنَا﴾ اختلاف كثير، والأولى ما قاله ابن جرير من أن الله عز وجل نهي المؤمنين أن يقولوا لنبيه كلمة كرهها الله لهم أن يقولوها لنبيه محافظة على تعظيمه كما نهاهم عن رفع أصواتهم فوق صوته، وأن يجهروا له بالقول كجهر بعضهم لبعض» (1999: ص 297).

رجح ابن بدران ما رجحه الطبري وهو أن معنى راعنا أن الله عز وجل نهي المؤمنين أن يقولوا لنبيه كلمة كرهها الله لهم أن يقولوها لنبيه محافظة على تعظيمه (2001: 2/378).

ومن خلال ما سبق عرضه يتبين أن ابن بدران كانت له أساليب متعددة في بيانه للقول الذي يراه راجحا ومقدما على غيره من أقوال المفسرين.

الخاتمة

في ختام البحث نذكر أهم النتائج وما أسفرت عنه من توصيات التي توصل إليها الباحث:

أولاً-النتائج:

- 1- وافق ابن بدران في ترجيحاته في كثير من المواضع التي تناولها قواعد الترجيح عند المفسرين.
- 2- من خلال المواضع المستقرة التي قورنت بأقوال المفسرين، نجد أن المؤلف وافق جمهور المفسرين في عشرة مواضع، ووافق بعضهم في ثلاثة عشر موضعاً، وخالف من سبقه من المفسرين في خمسة مواضع، وهذا يدل على أنه لم يكن مقلداً لجمهور المفسرين في جميع ترجيحاته واجتهاداته.
- 3- وافق جمهور العلماء في مسألة العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وخالفهم في تقديم الحقيقة اللغوية على الحقيقة الشرعية.
- 4- لم يصرح ابن بدران بأسماء المفسرين الذين يوافقهم أو يخالفهم في ترجيحاته إلا نادراً.
- 5- لم يعلل ابن بدران في غالب المواضع التي درست سبب ترجيحه.
- 6- اعتمد المؤلف في ترجيحاته على وجوه الترجيح التي أقرها العلماء في كتبهم، كالترجيح بدلالة الكتاب والسنة واللغة، وغيرها، كما تعددت الأساليب التي نهجها ابن بدران في تفسيره.
- 7- تظهر ثمرة اختلاف ابن بدران مع غيره من المفسرين في ترجيحاته عن أسباب اختلاف المفسرين، كالاختلاف في بعض المسائل الفقهية بناء على اختلافهم في معنى اللفظ، ومن ذلك الخلاف في وجوب الوصية في المال القليل بناء على اختلافهم في تفسير معنى خيراً في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ (البقرة: 179)، والخلاف في أوجه القراءات له أثر في التفسير كما في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يُكْذِبُونَ﴾ (البقرة: 9).

ثانياً-التوصيات:

- تتبع ودراسة بقية الترجيحات الفقهية والأصولية واللغوية في هذا التفسير فهو جدير بالبحث والدراسة.
- زيادة الاهتمام بمؤلفات المفسرين التي ظهرت في كافة العصور، للرفع من مكانة مؤلفها وإظهار مؤلفاتهم.

ثبت المصادر والمراجع

- 1- القرآن الكريم برواية قالون عن نافع.
- 2- أحمد، عبد الله أحمد، (2014م): التيسير في أصول التفسير ومناهج المفسرين، ط2، مكتبة الوحدة الشعبية، طرابلس، ليبيا.
- 3- آل جندى، أدهم، (1958م): أعلام الأدب والفن، د.ط، مطبعة الاتحاد، سوريا.
- 4- البغوي، الحسين بن مسعود، (1989م): معالم التنزيل، تحقيق: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، ط1، دار طيبة.
- 5- البيضاوي، عبد الله بن عمر، (د.ت): أنوار التنزيل وأسرار التأويل، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 6- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، (1972م): مقدمة في أصول التفسير، تحقيق: عدنان زرزور، ط2.
- 7- الجدعاني، إنجان حمود، (2009م): ترجيحات ابن جزي في التفسير، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين.
- 8- ابن جزي، محمد، (1995م): التسهيل لعلوم التنزيل ضبطه وصححه: محمد سالم هاشم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- 9- الحربي، حسين بن علي، (1996م): قواعد الترجيح عند المفسرين، راجعه وقدم له: مناع القطان، ط1، دار القاسم، الرياض.
- 10- أبو حيان، محمد بن يوسف، (1993م): البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 11- الرازي، محمد بن عمر، (1981م): مفاتيح الغيب، ط1، دار الفكر، بيروت.
- 12- ردام، رانية ستار جبار، (2022م): الترجيحات التفسيرية في كتاب عون الرحمن في تفسير القرآن للدكتور سليمان بن إبراهيم الاحم، من سورة الفاتحة إلى سورة النساء، رسالة ماجستير، جامعة ديالى، العراق.
- 13- الزجاج، إبراهيم بن السري، (2004م): معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد العزيز شلي، (د.ط)، دار الحديث، القاهرة.
- 14- الزركشي، محمد بن عبد الله، (1972م): البرهان في علوم القرآن، ط2، دار المعرفة، بيروت.

- 15- الزركلي، خير الدين، (2002م): الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط15، دار العلم للملايين.
- 16- الزمخشري، محمد بن عمر، (1981م): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، فتحي عبد الرحمن حجازي، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض.
- 17- أبو زمين، محمد بن عبد الله، (2022م): تفسير القرآن العزيز، تحقيق: حسين عكاشة، محمد مصطفى الكنز، ط1، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة.
- 18- السبب، خالد عثمان، (1421هـ): قواعد التفسير جمعاً ودراسة، ط1، دار ابن عفان.
- السمعاني، منصور بن محمد، (1997م): تفسير القرآن، تحقيق: أبي بلال غنيم بن عباس بن غنيم، ط1، دار الوطن، الرياض.
- 19- سيبويه، عمرو بن عثمان، (1988م): كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- 20- الشايع، محمد بن صالح، (1995م): أسباب اختلاف المفسرين، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض.
- 21- الشدي، عادل بن علي، (2010م) مدخل إلى دراسة تفسير ابن بدران جواهر الأفكار ومعادن الأسرار، ط1، مدار الوطن، الرياض.
- 22- الشوكاني، محمد بن علي، (د.ت): فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، (د.ط) وضع فهرسه وشارك في تخريج أحاديثه: لجنة التحقيق والبحث العلمي بدار الوفاء.
- 23- ابن طاهر، الحبيب، (2007م): الفقه المالكي وأدلته، ط5، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان.
- 24- الطبري، محمد بن جرير، (2001م): جامع البيان عن أي تأويل أي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر.
- 25- ابن عادل، عمر بن علي، (1998م): اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود محمد علي معوض، محمد سعد رمضان حسن، محمد المتولي الدسوقي حرب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 26- ابن عبد السلام، عز الدين بن عبد العزيز، (د.ت): الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، د.ط،

- المكتبة العلمية، المدينة، مطابع دار الفكر، دمشق.
- 27- العجي، محمد بن ناصر، (1995م): علامة الشام عبد القادر بن بدران الدمشقي حياته وآثاره، ط1، دار البشائر الإسلامية.
- 28- ابن العربي محمد بن عبد الله، (2003م): أحكام القرآن، راجع أصوله: محمد عبد القادر عطا، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 29- ابن عرفة، محمد بن عرفة، (2015م): تفسير ابن عرفة، تحقيق: حسن المناعي، جلال الدين العلوش، محمد حوالة، هشام الزار، ط1، دار ابن حزم، بيروت.
- 30- ابن عطية، عبد الحق، (2001م): المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت..
- 31- الغانم، غانم بن عبد الله، (2009م): ترجيحات الزركشي في علوم القرآن، ط1، دار كنوز اشبيليا، الرياض.
- 32- الفراء، يحيى بن زياد، (1983م): معاني القرآن، ط3، عالم الكتب.
- 33- الفيسان، سعود بن عبد الله، (2011م): اختلاف المفسرين، ط2، دار كنوز إشبيليا، الرياض.
- 34- الفيومي، أحمد بن محمد، (1987م): المصباح المنير، (د.ط) مكتبة لبنان.
- 35- القاسمي، محمد جمال الدين، (1957م): محاسن التأويل، وقف على طبعه وتصحيحه: محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- 36- القحطاني، محمد بن عبد الله، (1439هـ): اختيارات ابن القيم وترجيحاته في التفسير، من أول القرآن الكريم إلى آخر سورة الإسراء، ط1، جامعة الملك سعود، كرسي القرآن الكريم وعلومه.
- 37- القرطبي، محمد بن أحمد، (2006م): الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 38- القطان، مناع، (2004م): مباحث في علوم القرآن، ط13، مكتبة وهبة، القاهرة.
- 39- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، (2006م): تفسير القرآن العظيم، (د.ط) دار التقوى، القاهرة.
- 40- الماوردي، علي بن محمد، (د.ت): النكت والعيون، تعليق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، (د.ط) دار الكتب العلمية، بيروت.

- 41- المناوي، عبد الرؤوف، (1999م): التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: عبد الحميد صالح حمدان، ط1، عالم الكتب، القاهرة.
- 42- ابن منظور، محمد بن مكرم، (د.ت): لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسن الله، وهاشم الشاذلي، (د.ط) دار المعارف.
- 43- النسفي، عبد الله بن أحمد، (1998م): مدارك التنزيل، تحقيق: يوسف علي بديوي، محي الدين ديب ميتو، ط1، دار الكلم الطيب، بيروت.
- 44- ابن هشام، عبد الله بن يوسف، (1999م): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: بركات يوسف هبود، ط1، دار الأرقم، بيروت.
- 45- الواحدي، علي بن أحمد، التفسير (1430هـ): البسيط، تحقيق: محمد بن صالح الفوزان، أشرف على طباعته وإخراجه: عبد العزيز بن سطاتم آل سعود، تركي بن سهو العتيبي، سلسلة الرسائل الجامعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.